داخل الأرض المحتلة، وتشكيك في شرعية م.ت.ف. وفصل الداخل عن الخارج.

موقف الليكود من الانتفاضة

اندلعت الانتفاضة في الفترة الثانية من «حكومة الرأسين»، التي كان يرأسها شامير، حسبما كان مقرراً في الاتفاق الائتلافي بين حزبي العمل والليكود، في أعقاب انتخابات العام ١٩٨٤. وفي الوقت الذي فرضت الانتفاضة جملة من الحقائق الجديدة، وأحدثت تأثيرات هامّة في المجالات الاقليمية، والدولية، بما في ذلك تأثيراتها الواسعة في مختلف مناحي الحياة للجانب الاسرائيلي، فان هذه الحكومة، بزعامة الليكود، والتي أطلق عليها البعض حكومة «الشلل الوطني»، لم تبادر الى اتخاذ أية خطوة باتجاه اخراج المنطقة من حالة «الجمود السياسي»، السائدة آنذاك.

وفي الوقت الذي التقط حزب «العمل» البعد السياسي للانتفاضة مبكراً، على ما يبدو، حيث طالب شمعون بيرس وعدد من قادة الحزب بضرورة البحث في «حل سياسي» للخروج من المأزق، وعادوا الى طرح صيغة «الحل الاقليمي» و«الخيار الأردني»، فان الليكود ظل يتمسّك بالسياسة عينها والنهج ايّاه، تحت ذرائع واهية، منها: «ان كل حديث عن حل سياسي يشمل انسحاب اسرائيل من المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين، هو بمثابة، الحاق ضرر مباشر في المعنويات الوطنية واضعاف لقدرة الشعب...»[٣٨]. وظل الليكود يتعامل مع الانتفاضة باعتبارها نوعاً من أنواع «الشغب وخرق النظام»، الذي ينبغي ان يقمع بحزم، لكي «تعود الامور الى حالتها الطبيعية».

ولا شك في ان هذا التباين في موقف الحزبين قد أثار جدلاً واسعاً لدى العديد من الأوساط الاسرائيلية، والطوائف اليهودية في الخارج، خاصة في الولايات المتحدة الاميركية.

وفي ذروة التفاعلات السياسية التي تلت اعلان الأردن عن فك ارتباطه القانوني، والاداري، بالضفة الفلسطينية، ظهر موقف الليكود، بشكل أكثر وضوحاً وتحديداً، في برنامج الحزب الانتخابي، الذي تمّ اقراره في آب (اغسطس) ١٩٨٨، وهو البرنامج الذي شكّل مقدمة الخطة التي أعلنها شامير، فيما بعد، ونسبت اليه. لكن القرارات التاريخية، الصادرة عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة، في الجزائر، بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٨، ممثلة باعلان الاستقلال والدولة الفلسطينية المستقلة، والمبادرة الفلسطينية التي تمخضت عنها، والتي أدت الى اعتراف غالبية دول العالم بالدولة الفلسطينية، وبشرعية تمثيل م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، جاءت لتسقط كل الادعاءات والمزاعم الاسرائيلية، وتعيد الكرة الى الملعب الاسرائيلي.

تظهر الصورة الخارجية لموقف الليكود نوعاً من الارتباك والانقسام في صفوفه، وبين اقطابه. وفي حين تزداد الضغوط المحلية، والدولية، لدفع عجلة التسوية الى امام، فان هذه الصورة، تبدو أشد قتامة على صعيد الليكود، بسبب الصراعات الداخلية، والاختلاف في النظرة، والتنافس على الزعامة، لوضع المزيد من العراقيل أمام هذه العجلة. وقد ازدادت هذه الصراعات حدة، بعد اتخاذ العديد من أعضائه البارزين مواقف سياسية متباينة، أدت الى طرد عدد منهم، خاصة بعد «تأييد أيهود أولمرت لمشروع الحكم الذاتي من طرف واحد»، وطرد موشي عميراف، عضو مجلس «حيروت»، اثر دعوته الى «تغيير أنماط السياسة التي يتمسّك بها الليكود منذ سنوات طويلة». وكذلك موقف رئيس بلدية تل ـ أبيب، شلومو لاهط، الذي طرح فكرة «اعادة المناطق المحتلة، مقابل اتفاق سلام»، وذلك بالتزامن مع «انسحاب ٢٠ عضواً من الليكود، وانضمامهم الى المجلس التابع لحركة شينوي (المركز)»[٣٩].